PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akhbar Al Youm**
DATE:	**25-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,300,000**
TITLE :	**New Mineral Wealth Law Deactivated Despite Having Been Approved!**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Raafat El Kelany**

VANTAGE COMMUNICATIONS
TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

قانون الثروة المعدنية الجديد .. معطل رغم اعتماده !

منذ حوالى خمسة أشهر صدق الرئيس السيسى على قانون الثروة المعدنية الجديد بعد أن صار القانون القديم والذى صدر عام ٥٦ لا يحقق العائدات المرجوة منه للدولة وأصبح لزاما تغييره بما يحقق عائدات مناسبة للدولة خاصة وأن مصر تذخر بثروات تعدينية كبيرة ومبشرة خلال الفترة المقبلة.. وبعد مرور هذه الفترة مازال العمل ساريا بالقانون القديم ولم تخرج اللائحة التنفيذية للقانون الجديد رُغم أن الرئيس عبدالفتاح السيسى أعطى مهلة ستة أشهر على الأكثر تكون خرجت خلالها اللائحة التنفيذية للقانون إلى النور والتى ستنتهى يوم ٩ مايو القادم.. « أخبار اليوم » تفتح الملف للوصول إلى السبب وراء تأخير صدور اللائحة وآخر تطورات العمل فيها وتأثيرها على عمال المحاجر وتتعرض لأهم ملامحها فى هذا التحقيق.

■ شريف اسماعيل

وزير البترول:

حسم الخلاف بين البترول والمحليات حول الإيجار والإتاوة قريبا

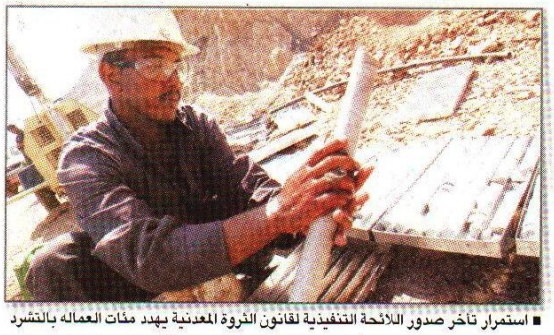

■ استمرار تأخر صدور اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية يهدد مئات العماله بالتشرد

تحقيق :

رأفت الكيلانى

فى البداية قال وزير البترول والثروة المعدنية المهندس شريف إسماعيل أن الثروة المعدنية مازالت بكراً وجاذبة للعديد من الفرص الاستثمارية وأشار إلى أن قانون الثروة المعدنية القديم صدر عام ١٩٥٦ ولا يحقق العائدات المناسبة للدولة وأن الهدف من إصدار القانون الجديد للثروة المعدنية ولائحته التنفيذية هو تحقيق عائدات مناسبة للدولة مقابل ما يتم استغلاله من ثروات تعدينية بحيث يكون نشاط الثروة المعدنية قاطرة للتنمية فى المناطق النائية وهو مؤهل لذلك فضلاً عن العمل على تحقيق أكبر قيمة مضافة من الثروات المعدنية والتوقف عن تصديرها فى صورتها الخام والعمل على تصنيع هذه الخامات وهو ما نص عليه دستور مصر الجديد.

تطوير الاتفاقيات

وتابع الوزير أن القانون الجديد يهدف إلى تحقيق هدف استراتيجى يتمثل فى حماية الثروات المعدنية من التعديات وتقنينه بموجب تراخيص واتفاقيات صادرة بقانون وأشار الوزير إلى الآليات التى تحقق الأهداف الاستراتيجية والتى تتمثل فى استصدار القانون الجديد ليعكس التطورات الحالية وتعظيم عائدات مناسبة للدولة من خلال تعديل رسوم الإيجارات والإتاوات للخامات التعدينية بالإضافة إلى تطوير أداء هيئة الثروة المعدنية والتأكيد على استمرارها كهيئة علمية بحتية وتنامى دورها خلال الفترة المقبلة والعمل على إنشاء كيانات اقتصادية بمشاركة القطاع الخاص الذى لديه القدرة المالية والفنية للقيام بالمشروعات التعدينية بالإضافة إلى العمل على تطوير نموذج اتفاقيات البحث عن الثروات المعدنية بما يحقق أكبر عائد للدولة والعمل على إنشاء مناطق صناعية متكاملة مثل مشروع المثلث الذهبى ليصبح مركزاً لتصنيع وإقامة صناعات على الخامات التعدينية المتاحة المحيطة بالمنطقة فضلا عن العمل على تدريب وإعداد كوادر لأنشطة الثروة المعدنية.

وأضاف الوزير أن القانون لم ينص على اقتسام الإنتاج أو تكون إتاوة وضرائب وترك الموضوع لهيئة الثروة المعدنية ووزارة البترول لتقدير النموذج الخاص بالاتفاقيات وقد تمت مناقشة القانون بحضور جميع المستثمرين وبعد الوصول لصيغة مرضية اتفق عليها الجميع من قطاعى المناجم والمحاجر تم الانتهاء من اللائحة التنفيذية فيما يخص المناجم أما المحاجر فمازال هناك خلاف فى وجهات النظر بين البترول ووزارة التنمية المحلية وتم عقد اجتماع منذ اسبوعين وسيتم عقد اجتماع آخر وقبل نهاية أبريل الجارى سيتم التوصل إلى الاتفاق النهائى على اللائحة التنفيذية فالمشكلة الأساسية ونقطة الخلاف بين البترول والتنمية المحلية هى كيفية حساب الإتاوة والإيجار.

جذب الاستثمارات

ومن جانبه قال الجيولوجى عمر طعيمة يتمثل دور هيئة الثروة المعدنية فى دعم الاقتصاد المصرى والمزايا النسبية التى يتمتع بها قطاع الثروة المعدنية الذى يتميز بثرواته العديدة والمتنوعة والعمل على أهمية استفادة مصر من هذه الثروات حيث لا تتعدى مساهمتها حالياً فى الناتج القومى ٤٪ فقط وأن الهدف خلال الفترة القادمة هو زيادة هذه المساهمة لتصل إلى حوالى ٥٪ فضلاً عن زيادة الاحتياطيات من مختلف الخامات التعدينية مع توفير خامات محلية بديلة عن المستورد والعمل على جذب الاستثمارات المحلية والعالمية مع تعظيم دور القطاع الخاص مشيرا إلى أن اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية ستصدر قبل نهاية الشهر الجارى.

أشار طعيمة إلى أن اللائحة تتضمن السماح لهيئة الثروة المعدنية بتأسيس شركات تعمل فى مجال البحث واستغلال المناجم والمحاجر والملاحات سواء كانت هذه الشركات مملوكة بالكامل للهيئة أو تساهم فيها حيث نصت مواد اللائحة على حظر تصدير الخامات التعدينية فى صورتها الأولى إلا بعد إجراء عمليات تصنيع عليها وكذلك حظر تصدير الخامات ذات الأهمية الاستراتيجية والصناعية إلا بعد عمل قيمة مضافة عليها أو إقامة مشروعات صناعية عليها.

وفرضت اللائحة على الحاصلين على تراخيص مناجم أو محاجر إتاوة ٥٪عن كل طن خام من إجمالى الإنتاج السنوى تؤدى على دفعات ربع سنوية ويتم حساب قيمة الإتاوة طبقاً لأسعار السوق المحلى وكذلك يتم تحصيل إيجار سنوى مقدماً بواقع ٥ آلاف جنيه لكل كيلو متر لترخيص البحث وتضمنت اللائحة جواز تعديل القيمة الإيجارية كل أربع سنوات بموافقة مجلس الوزراء.

وبالنسبة لتراخيص الاستغلال يتم سداد مقدم إيجار سنوى عن كل كيلو متر من مساحة الاستغلال بواقع ١٠ آلاف جنيه وحددت اللائحة رسوم إيجار سنوية يتم تحصيلها عن عدد من أنواع الخامات معطية مهلة ٣ سنوات لأصحاب تراخيص الملاحات لتوفيق أوضاعهم فنياً طبقاً للشروط والمعايير المنصوص عليها باللائحة.

ويرى بعض خبراء الاقتصاد أننا ندور فى حلقة مفرغة فالقانون صدر لإلغاء الرسوم الحالية التى يتم تحصيلها ولا يتم إيداعها بالخزينة العامة للدولة لكن مستولى المحليات لا يعجبهم والمالية كانت تتجاهل ولكن بعد صدور قانون الثروة المعدنية الجديد ستؤول كل الرسوم والايجارات والاتاوات إلى الخزينة العامة وسيكون قطاع المحاجر أكثر تنظيما وستحصل الدولة على ما يتراوح بين ٧ و٩ مليارات جنيه سنويا كعائدات من المحاجر وستخضع أموالها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات بحيث لا يتم إهدارها كما كان يحدث فى السابق ولكن تبقى مشكلة الجهاز الإدارى للمحاجر وإلى من سيتبع ولذلك هناك مقترح بتقنين أوضاع هؤلاء العاملين وضمهم لقوة العمل الخاصة بالمحافظات حسب درجاتهم ومدة خدمتهم على أن تتولى وزارة المالية تمويل تلك الالتزامات وبالرغم من مرور أشهر على صدور القانون لم يتم الانتهاء من اللائحة التنفيذية للقانون حتى الآن بسبب مناقشات حول أمور بديهية لن يؤدى حسمها إلا إلى ضياع المزيد من حقوق الدولة والاموال التى يجب أن تحصل عليها كعائدات من المحاجر بموجب قانون الثروة المعدنية الجديد ونحن الآن أمام حقيقة مجردة فالمالية تريد الحصول على عائدات المحاجر دون أن تتحمل اية التزامات تجاه الجهاز الادارى الذى يقوم بالعمل فى مشروعات المحاجر ويتولى الاشراف عليها وتحصيل رسومها بدليل أننا لم نحصل على موافقة صريحة من وزارة المالية حول مصير هؤلاء الموظفين والعمال ما أدى إلى تعطيل صدور اللائحة التنفيذية بالرغم من مرور أشهر على صدور القانون ولاشك أن عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون لا يعنى سوى إضاعة المزيد من الأموال على الخزينة العامة للدولة وتعطيل استثمارات المحاجر حيث يطالب المستثمرون بلائحة تنفيذية مكتملة الأركان توضح التزامات كل طرف وواجباته وحقوقه الأمر الذى لم يحدث حتى الآن بسبب الجدل حول بعض الأمور المتعلقة باللائحة التنفيذية والتى لم يتم حسمها حتى الآن بالرغم من طول فترة المناقشات وصدور القانون الجديد منذ خمسة أشهر.

تفعيل القانون

وإذا كان من حق وزارة المالية الحصول على تلك الأموال بموجب القانون فعليها أيضا أن تتخذ موقفا واضحا وعادلا من مصير العمال والموظفين وأن تحسم مصيرهم بالتبعية إما لهيئة الثروة المعدنية أو للمحليات وننتهى من هذه القضية الشائكة بحيث تخرج اللائحة التنفيذية للنور ويتم تفعيل القانون لاسيما وأن تبسيط الرسوم والإجراءات سيدفع الجميع للعمل فى النور ولذلك يجب أن تكون هناك آليات واضحة وصريحة ورسوم محددة تحفظ حق الدولة فى المال العام وتصون حقوق العاملين وتحافظ على مكتسباتهم المالية فعلى عاتقهم ستقوم آلية العمل وفقا للقانون الجديد وبدون الحفاظ على حقوقهم ربما لن تكون العائدات بالمستوى المطلوب.

رئيس هيئة الثروة المعدنية:

اللائحة التنفيذية ستصدر خلال أيام وتحظر تصدير الخام

■ عمر طعيمة